

آسيا والمغرب العربي... قراءة في التفاعلات، الفرص والتحديات

عرض وتحليل: جلال خشيب: كاتب وباحث جزائري بمعهد دراسات الشرق الأوسط والعالم الإسلامي جامعة مرمرة
باسطنبول وبقسم الدراسات الآسيوية كلية العلاقات الدولية جامعة الجزائر3.

مركز إدراك للدراسات والاستشارات

11 حزيران/يونيو 2016

إدراك RAK

FOR STUDIES & CONSULTATIONS ♦ للدراسات والاستشارات

تمهيد:

في دراسة له جاءت تحت عنوان: "آسيا والمغرب العربي: دراسة حالة العلاقات الجزائرية-الصينية" يتعرض الدكتور إسماعيل دبش أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر3 لأبعاد العلاقات العربية الآسيوية لافتنا الانتباه إلى تلك العوامل المشتركة التي تجمع الطرفين والتي بإمكانها أن تكون تبعا لذلك عاملا مساعدا في تعميق جسور التواصل بين طرفين مرشحين لأن يكونا لاعبين مهمين على المسرح الدولي في القرن الحادي والعشرين بما يملكانه من مؤهلات، كما بإمكانها أن تمنح العالم العربي، لاسيما في شقّه المغربي، عمقا حيويا جديدا وشريكا استراتيجيا واعداء.. وترجع أهمية الدراسة إلى أنّ صاحبها يزواج في أفكارها المقدمّة بين عالم الأفكار وما يقدمه حقل العلاقات الدولية من تصورات ومقاربات نظرية-باعتباره أستاذا متخصصا في هذا الميدان ومشرفا على طلبة الدراسات العليا للدراسات الآسيوية- و بين عالم الوقائع - باعتباره يشغل منصب رئيس جمعية الصداقة الجزائرية .الصينية و قد زار الصين و بعض الدول الآسيوية مرارا- الأمر الذي يمنح هذه الدراسة وزنا إضافيا.

سنحاول هنا تقديم عرض تحليلي لهذه الدراسة بأسلوب رشيق يخلّص الدراسة من كثير من التفاصيل المغرقة في الوصف والتي تشتت انتباه القارئ عن هدفها الأساسي، متوقفين عند أهم محاورها وأفكارها الأساسية، مقدّمين في الوقت نفسه بعضا من الملاحظات النقدية.

تعالج الدراسة خمسة محاور أساسية:

- ✓ المصالح المتبادلة والعوامل المتكاملة بين العالم العربي وآسيا .
- ✓ ممارسات آسيوية مثالية لتطوير وبناء الدولة وما الذي يمكن أن نستفيد منها عربيا ومغاربيا .
- ✓ علاقة دول المغرب العربي بآسيا .
- ✓ العلاقات الثنائية بين دول المغرب العربي والصين .
- ✓ وأخيرا يرسم الدكتور دبش أفقا واعدة لما يمكن أن يحمله تعميق العلاقات بين المعالم العربي . بشقّه المغربي . وآسيا ككل.

الكلمات المفتاحية للدراسة: العالم العربي، المغرب العربي، آسيا، الصين، علاقات ثنائية، مصالح متبادلة، تفاعلات، فرص، آفاق وتحديات.

i. مصالح متبادلة وعوامل متكاملة بين العالم العربي وآسيا.

رغم التباين الظاهر بين العالم العربي وآسيا على أكثر من صعيد: جغرافيا، بشريا، ثقافيا، سياسيا واقتصاديا والذي من شأنه أن يعيق في نظر البعض عمليات التواصل بين الطرفين، إلا أن الأستاذ بدش يسجل مجموعة من نقاط التواصل والاشتراك ستؤدي العناية بها والحرص على تطويرها إلى خلق علاقات إستراتيجية متينة بين الطرفين، فمن الناحية الجغرافية والجيوبوليتيكية يحظى العالم العربي بمساحة هائلة متموقعا بين ثلاث قارات ومطلًا على العديد من المساحات المائية والمضايق، إضافة إلى حيازته على إمكانيات كامنة كبرى تؤهله ليكون لاعبا مَهْمًا على المسرح الدولي إذا ما فُعلت هذه المؤهلات، إلا أن الانشقاق الحاصل بين أقطاره يعيق تفعيله لما يملكه من مصادر قوة، وهنا يدعو صاحب الدراسة إلى ضرورة استفادة العالم العربي من بعض التجارب الآسيوية في تحقيق الوحدة وتفعيل مؤهلاته، خاصة ما يتعلق بمؤهلاته الثقافية كالقومية المشتركة أو روابطه الدينية والحضارية ثم الانفتاح على الآخر وإعادة تكييف "مستورداته الفكرية والمادية" بما يتناسب ومنطلقا للحضارية وخصوصياتنا الثقافية مثلما قام اليابانيون بذلك منذ ثورة الميحي ومثلما عاد الصينيون إلى امتداداتهم الحضارية الكونفوشيوسية حينما أطلقوا ثورتهم الحديثة.

تملك آسيا مؤهلات عظيمة: مساحة شاسعة، تكنولوجيا متطورة، أسواق تجارية... لذا حري على العالم العربي أن ينظر لها باعتبارها خيارا إستراتيجيا بديلا بدلا من ارتبانه للغرب ومساوماته، وهذا من شأنه أن يحزّر العالم العربي -في خياراته- ويجعله أكثر استقلالية في قراراته وأكثر تعظيما لسيادته المخترقة من الغرب.. إلا أنه ينبغي التحذير من ضرورة الانتباه لعوامل اللا استقرار التي تنخر آسيا وأن يأخذ العرب في عين الاعتبار هذه العوامل في علاقاتهم مع آسيا لاسيما في علاقاتهم التجارية والاقتصادية. في مقابل ذلك يحوز العالم العربي على حوالي 60% من احتياطات النفط العالمية في حين تتزايد احتياجات آسيا الطاقوية مع تسارع وتيرة نموها الاقتصادي وزيادة حجم السكان المستمرة، وهنا من شأن عامل المصلحة المشتركة أن يُعبد الطريق لتمتين العلاقات بين الطرفين. إضافة إلى ذلك يُعدّ العالم العربي سوقا رحبة للعمالة الآسيوية إذ يوجد حوالي 15 مليون عامل آسيا يشتغلون في العالم العربي، ممّا سيوفر له يدا عاملة ذات كفاءة تسمح له بالاستفادة من خبراتها ومهاراتها الفنية، كما يحوز العالم العربي على مداخيل مالية كبرى بينما تمتلك آسيا ناصية التكنولوجيا، هذا ما يوفّر لكلاهما فرصة ثمينة لتحقيق مشاريع استثمارية كبرى خاصة وأنّ شعوب العالم العربي عموما تتوفر على قدرة شرائية لا بأس بها لذا يُعدّ العالم العربي سوقا هامة للبضائع الصينية والآسيوية بكمها ونوعها. وفي الوقت الذي تفكر فيه الدول الريعانية العربية في بدائل طاوقية أخرى غير النفط والغاز تبرز آسيا كقطب تكنولوجي صاعد قد يكتسب العرب منه حاجتهم المتنوعة من التكنولوجيا وبناء بنية تحتية صناعية متينة وبإمكان الدول المتقدمة في آسيا أن تساعد على اكتساب هذه التكنولوجيا، الأمر الذي من شأنه أن يفتح أبوابا لشراكة متينة في مشاريع عدّة.

من الناحية الثقافية، فالطرفان يجتمعان على روابط حضارية وثقافية ضاربة بعمقها في التاريخ، فلا يجب أن ننسى أنّ الإسلام بلغ آسيا عبر التجار المسلمين فكان فتح آسيا فتحا سلميا، كما بلغ الآسيويون أقطارا من العالم العربي عبر طريق الحرير وتجارة التوابل فامتزجت الثقافتين وتلاقحت الحضارتين.. يُعدّ العالم العربي مهد الديانة الإسلامية أيضا -مكة المكرمة- بينما تحوز آسيا على 62% من مسلمين العالم.

من شأن القضايا السياسية المحورية أن تكون عامل تقارب بين الطرفين وعلى رأسها الصراع العربي-الإسرائيلي، إذ تدعم عدّة دول آسيوية القضايا العربية المتأزمة، على غرار هذا الصراع فتتداخل العلاقات والمصالح الإقليمية بين الطرفين في عدّة مسائل، وبحكم الجوار الإقليمي فبإمكان الطرفين المضي قُدماً نحو إيجاد هيئات تفاعلية وعلاقات تكاملية على المدى البعيد، وقد بدأت ملامحها تظهر في الأفق في بعض الميادين الرياضية والثقافية.

ii. قيم وممارسات آسيوية مثالية لتطوّر وبناء الدولة.

في المحور الثاني من الدراسة تنقلنا الدراسة إلى أجواء آسيوية بامتياز لتُعائش الإنسان الآسيوي عن قرب، فقد تسوّى للكاتب بحكم موقعه كرئيس لجمعية الصداقة الجزائرية-الصينية، زيارة الصين أكثر من مرّة وهذا ما جعله يُعابن عن قرب عقلية الإنسان الصيني لينقل لقارئه كيف يفكر الصيني و يتصرف، وكيف لعبت تلك الأخلاق والممارسات الانضباطية البسيطة التي يتحلّى بها الصيني دوراً لا يُستخف به في نهضة الصين اليوم.. والأهم من ذلك كيف يستفيد الإنسان العربي والمسلم من تجربة الإنسان الصيني حتّى يحقق نهضته المنشودة.. إنّه تحدّي "السهل الممتنع" كما يسمّيه الكاتب.. وأهم هذه السمات :

- ✓ **العمل:** فالصيني ليس إنساناً إتكالياً، لا ينتظر مسئولية البلديات أو المحافظات لينجزوا له أعمالاً تنظيمية أو جمالية في محيطه بإمكانه أن ينجزها بنفسه، إنّه إنسان عصامي في الحياة، والعمل شرف بالنسبة له ونُبُل ولو كان هذا العمل عملاً متواضعاً وبسيطاً.
- ✓ **الانضباط:** الصيني إنسان متوازن يعرف حدود صلاحياته وحرياته، فلا يتكاسل في أداء واجباته ولا تصل يده إلى واجبات غيره وحرياته، إنّه ببساطة يؤدّي ما عليه، يتحلّى بأخلاقيات عمل رفيعة ويُدرك جيّداً معنى المسؤولية التي يجب أن يضطلع بها ولو في ملكية غيره.
- ✓ **إحترام الوقت:** الوقت بالنسبة للصيني هو الحياة، يتصرّف حياله بقداسة، ويُدرك حقيقة الإدراك الأبعاد السلبية لهدر الوقت وعلى مصالح غيره، فيلتزم ويستقيم.. يُلزمك الصيني بانضباطه هذا ليجعلك منضبطاً مثله محترماً لمواعيدك دون أن تشعر، إنّه يزرع فيك بسلوكاته هذا عقارباً وأرقاماً.
- ✓ **الثقة بالنفس:** يتحلّى الصيني بعزّة النفس والافتخار بموروثه الحضاري، فالصين في عُرفه "مركز العالم"، وثقافته أصيلة جدّاً، وقد كانت حضارته مصدر إلهام للغرب والحضارات الأخرى لأسبقيتها في ميادين عدّة كصناعة الورق والكتابة، التجارة والبناء -سور الصين العظيم-، كلّ هذا الموروث الحضاري جعل الإنسان الصيني متحرّراً من أي عقد نقص تجاه الآخر، حتّى على المستوى الرسمي، ويظهر ذلك في ردّ القائد الصيني ماوتسي تونغ على الولايات المتحدة حينما صرّح ناطقها الرسمي بعدم اعتراف دولته بالصين الحديثة سنة 1949، قائلاً: "نحن دولة تعترفون بها أو لا تعترفون فهذه مشكلتكم وليست مشكلتنا".
- ✓ **الإعتماد على النفس:** وهي تحصيل حاصل للمزايا السابقة من حبّ للعمل والانضباط والثقة بالنفس وكذا تقديس الزمن.

- ✓ الوطنية المتجدّرة: فالصيني يبيع نفسه لأجل الوطن، يموت ليحيا الوطن، فالوطنية عنده ليست مجرد شعار يتغنّى به، إنّها سلوك يومي ومواقف رجولية لحظة الأزمة، وقد تبدّى ذلك حينما نظّمت الصين الألعاب الأولمبية سنة 2008، حيث كرّس المواطن الصيني العادي نفسه لإنجاحها بل ودّفع من جيبه وكرّس أبنائه لخدمتها حتّى يُرفع رأس الصين عاليا بين الأمم وتفشل مشاريع الغرب في إظهار العجز الصيني في إدارة أحداث عالمية كبرى كهذه بنجاح.
 - ✓ تجنّد الثقافة التجارية والليبرالية لدى الصيني: فالتجارة مهنة الصيني منذ القدم -طريق الحرير مثلا- والسوق موطنه، فرغم الطابع الاشتراكي للنظام السياسي إلا أنّ الليبرالية وحرية التجارة والعمل هي ديدن الصينيين، وبهذا الأسلوب المزدوج تمكنت الصين من الحفاظ على وحدتها الترابية وتماسكها السياسي كما تمكنت في المقابل من توفير المناخ الاقتصادي الحر والمناسب حتّى يعيل الصينيون أنفسهم بأنفسهم ويخلقوا أسواقا وتجارات ومصانع داخلية تحقّق لهم الاستقرار وتحول بينهم وبين الهجرة إلى الغرب بحثا عن شروط حياة أحسن الأمر الذي لا يخدم لا الصين ولا الغرب، وهنا يدعو الكاتبُ الغربَ لأن يترك الصين وشأنها تجنبا لأي انفلات بشري اجتماعي -كالهجرة- يهدّد استقراره.
 - ✓ التوظيف البناء والإيجابي لتجارب الغير: ومثال ذلك هو قدرة الصين على بناء شركات كبرى بجودة عالمية في مجال التكنولوجيا والصناعة بعدما استنسخت التجارب الغربية في ذلك والتي كانت متواجدة على أرضها، ثمّ غزت الأسواق العالمية بمنتجاتها محلية الصنع المتنافسة بقوة.
 - ✓ تحقيق "توليفة سحرية" تتفاعل فيها بنجاح كل من الإدارة الرشيدة والتكنولوجيا الرهيبة والكفاءات البشرية الرفيعة.
 - ✓ إعطاء أهمية قصوى للبحث العلمي إذ تخصّص له الدولة ميزانيات دورية لا بأس بها.
 - ✓ التعامل الحكيم مع الحصار الغربي لها: فمدّة 30 سنة من الحصار كانت كافية لها لتطوير نفسها داخليا بشكل هادئ بعيدا عن أنظار العالم، كما عملت في الوقت نفسه على كسر هذا الحصار عبر الاتصال بشعوب العالم الآخر من خلال دعم حركات التحرّر وبناء مشاريع مشتركة ضخمة في دول الجنوب.
 - ✓ الانفتاح والتكيّف مع العالم: فمنذ تأسيس جمهوريتها الشعبية 1949 لم يتوان الصينيون في مدّ أيديهم للعالم تعاونا وصدقا، فلم تكن الصين في الحقيقة منغلقة على العالم كما يدّعون وإنّما "أسياد العالم" هم من كانوا مغلقين عليها.. وبعدما زال الحصار سنة 1978 أبدت الصين قدرة عالية على التكيّف مع ذلك العالم المتشابك بمعامله المعوملة المتشكلة في الآفاق.
- وأخيرا يشير الكاتب إلى أنّ الصين كانت ولا زالت حضارة إنسانية عريقة وقوة كبرى بناءة تنجح للسلام، فرغم مكان القوة التي تحوزها الصين إلا أنّها لم تكن يوما ما بلدا غازيا* ، بخلاف الدول الغربية التي ما إن امتلكت مصادر القوة

*. لكن الملاحظ هنا أنّ الأستاذ إسماعيل دبش يتحدّث عن الصين في الماضي والحاضر ويحمل نصّه تلميحا ضمنيا إلى أنّ الصين ستبني سلوكا خارجيا سلميا بناء على ماضيها "الخالي من التوسعات"، لكن ما يغفله الأستاذ هو إمكانية تحويل الصين لقوتها الاقتصادية النامية بسرعة إلى الجانب العسكري مستقبلا، فكيف سيكون الحال إذا ما كانت الصين "مُلزّمة" مستقبلا. تحت "ظروف" الوضع الإقليمي المفروض. بحماية نفسها من "الغزاة"؟ وهل بإمكان الصين ألا تتجه إلى بناء قوة عسكرية هجومية لضمان أمنها "المترئص به"؟ وهل من مصلحة الصين أن تكون اليابان في جنبها قوة إقليمية في حين تحافظ هي على "نزعتها السلمية"؟ وهل ستقف الصين مكتوفة اليدين بينما تخترق الولايات المتحدة محيطها الإقليمي عبر إقامة شبكة تحالفات لمحاصرتها واحتواء قوتها الصاعدة؟ لذا أحاجج شخصا إلى جانب الواقعيين الجدد أنّ الصين ستبني مستقبلا إستراتيجية واقعية بعيدة عن كل هذه الخطابات المعيارية التي تصوّر الصين كقوة سلمية صاعدة، فالدول الإقليمية الكبرى تهدف في العادة إلى تجسيد مبدأين، الأول: أن تضمن هيمنتها الإقليمية على الجيران. حتّى وإن كانت هيمنة حميدة بتعبير جوزيف ناي. ثانيا: أن تمنع أي قوة خارجية من الهيمنة على إقليمها أو أن تخترقه فهو مجالها الحيوي وعمقها

حتى أرسلت بجيوشها لتحتل العالم وتستنزف خيرات شعوبه.. ويحيل الكاتب قارئه إلى أمثلة عديدة من التاريخ ليحاجج بوجهة نظره هذه.

.iii علاقة المغرب العربي بآسيا: خصوصيات ومميزات.

يعرض هذا المحور لمجموعة المميزات التي يتحلّى بها المغرب العربي والتي بإمكانها أن تكون عامل جذب وتعاون لآسيا مع دول المنطقة، وتعرض الدراسة إلى جملة من المميزات والخصائص أهمها :

- ✓ العامل الجغرافي والجيوسياسي: إذ يُعدّ المغرب المغربي إقليماً جيواستراتيجياً جاذباً للقوى الكبرى بما يملكه من مؤهلات "تموقع ممتاز، امتداد واسع، مساحات مائية، بوابة إفريقية، فضلاً عن إمكانياته النفطية وثرواته الأخرى"، لذا فبإمكان دوله أن تلعب دوراً مؤثراً في النظام الإقليمي للمنطقة وفي أفريقيا عموماً، الأمر الذي يحقّق أي قوة كبرى على نسج علاقات وطيدة مع دوله، لذا فللدول الآسيوية الصاعدة وعلى رأسها الصين فرصة ثمينة لتمتين العلاقات وإقامة شراكات واعدة مع هذه الدول في شتى الميادين.
- ✓ لا ترى شعوب المغرب العربي في الدول الآسيوية الكبرى دولا استعمارية بحكم أنّها لم تخضع في أي يوم لهيمنتها، بل إنّ القاسم المشترك بين شعوب المنطقة وشعوب آسيا هو خضوعها للاستعمار الغربي، إذن فعدوها التاريخي واحد ووعيا الجمعي مشترك فيما يتعلق بهذه المسألة.
- ✓ لقد وقف الطرفان المغربي والآسيوي شعوباً ودولاً في صف واحد إزاء الاستعمار الغربي ودعم كل منهما الآخر في مسعاهم للتحرّر منه سياسياً واقتصادياً وثقافياً، تجسّد ذلك بشكل واضح فيما عُرف بحركات التحرّر والتي عرفت خمس سنوات القرن العشرين، كما بدا ذلك أيضاً في مؤتمر باندونغ سنة 1955 باندونيسيا أين تسوّى للطرفين الاحتكاك بشكل مباشر حيث توحدت فيه مشاعرهما ومصالحهما تجاه الغرب المحتل.
- ✓ وقفت الدول المغربية مع القضايا الآسيوية وفي مقدمتها دعم الصين لاسترجاع مكانتها بالأمم المتحدة ورغم أنّ باكستان دولة مسلمة إلا أنّ الدول المغربية تعاملت مع الخلاف الباكستاني الهندي بصيغة إيجابية.
- ✓ لدول المغرب العربي وعلى رأسها الجزائر خبرة في محاربة ظاهرة الإرهاب، لذا يمكن لدول آسيا أن تستفيد منها للغاية.
- ✓ بإمكان الطرفان خلق مقارنة أمنية موحّدة بتنسيق جهودهما المشتركة في إدارة النزاعات والملفات الأمنية الإقليمية بدلا من فسح المجال أمام القوى الغربية الأجنبية لتعبت فيها وفقا لمصالحها الخاصة.
- ✓ يعدّ المغرب العربي سوقاً كبرى للسلع الآسيوية، وقد تجاوز حجم التبادل التجاري بين دوله والصين سنة 2009 ما قيمته 12 مليار دولار.
- ✓ للدول الآسيوية مشاريع استثمارية وتعاونية كثيرة واعدة في الدول المغربية "جسور، مصانع، طرق، مشاريع زراعية..."

الاستراتيجي الأول، فالدول لاسيما الصاعدة منها. تحكمها في سلوكياتها الخارجية هواجس الخوف والأمن وتدفعها في تصرفاتها عوامل المصلحة وحسابات الربح والخسارة على المدى البعيد (الكاتب: جلال خشيب) ..

✓ لا يوجد في المغرب العربي قضايا قد تُوظف سلبا في علاقته بأسيا مثلما هو الحال بالنسبة للمشرق العربي ممّا قد يزيل أي حساسيات ثنائية أو تعكيرات غربية أجنبية لصفو العلاقة بين الطرفين المغربي والآسيوي.

.iv العلاقات الثنائية بين دول المغرب العربي والصين / الجزائر أنموذجا:

في هذا المحور يتتبع رئيس جمعية الصداقة الجزائرية-الصينية تاريخيا مسار العلاقات الثنائية الجزائرية-الصينية منذ نشأتها في تطورها عبر مرحلتين، أثناء الحقبة الاستعمارية ثم بعدما نالت الجزائر استقلالها سنة 1962 إلى الآن، كنموذج واعد للعلاقات الثنائية المغربية- الآسيوية.

.1 العلاقات الجزائرية- الصينية قبل استقلال الجزائر (ما قبل سنة 1962)

يُعد مؤتمر باندونغ 1955 باندونيسيا أول نقطة اتصال بين الصين وممثلي جبهة التحرير الوطني الجزائرية، وفيه أبدت الصين تأييدها لثورة الجزائر في حين ساندت الجزائر الصين بالمثل أثناء مواجهتها للحصار العسكري الذي فرض عليها.. وقد تأثرت العلاقات الجزائرية-الصينية في هذه الفترة بعاملين أساسيين ارتبطا أساسا بتثمين الصين لمنهج جبهة التحرير الوطني في طرد الاستعمار من الجزائر اعتمادا على أسلوب حرب العصابات، وهو ذات المنهج المستخدم من قبل الصينيين في مواجهتهم للاحتلال الياباني قبل 1945 وفي معاركهم الداخلية قبيل انتصار الثورة الصينية سنة 1949.. كما آمنت الصين بما آمنت به الجزائر أنّ العمل الثوري المسلح لهو السبيل الأمثل حتى تضمن الشعوب حقها في التحرر والاستقلال. ويعرض الأستاذ دبش لثلاث محطات أساسية أثناء حرب التحرير الجزائرية كان لها بالغ الأثر في تعميق العلاقات الجزائرية- الصينية وهي:

- تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة (19 سبتمبر 1958) والتي اعترفت العمل المسلح وعدم الاعتراف بفرنسا التي وقف حلف الأطلسي إلى جانبها لقمع الثورة.
 - طفو الخلاف الصيني-السوفياتي إلى السطح، خاصة مع "كسر الاتحاد السوفياتي الجليد" في علاقته بالولايات المتحدة بعد تبنيه سياسة التعايش السلمي، في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة وحلف الناتو في مواجهة مع الصين على سواحلها الشرقية.. لذا يمكن القول أنّ الولايات المتحدة وحلف الناتو كانا عدوا مشتركا لكل من الصين والجزائر في نفس الفترة تقريبا، الأمر الذي عمق العلاقة والدعم بينهما أكثر فأكثر.
 - الاتجاه الاقتصادي ذي البعد الاشتراكي الذي اتخذته الجزائر عشية الاستقلال- مؤتمر طرابلس 1962- والمتقارب مع التوجه الصيني آنذاك.. كل ذلك ساعد على تعميق العلاقات بين الطرفين.
- لقد تبنت الصين سياسة دعم الجماهير التحررية، وكانت الجزائر إحدى الأطراف المدعومة منها بامتياز، هذا ما منح ثوار الجزائر ثقة أكبر في مسعاهم التحرري، كيف لا وهي المدعومة من طرف دولة كبرى بحجم الصين السكاني والعسكري..

لقد كانت الصين الدولة الأولى خارج العالم العربي التي تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة بعد ثلاثة أيام من تكوينها في .. 1958/09/ 22

لقد واجه كلا الطرفين في تلك الفترة حصارا دبلوماسيا وناضل كلاهما حتى ينال اعتراف الأمم المتحدة، لقد كانا يخوضان معركة واحدة لإثبات الذات.. واللافت للانتباه أنّ دعم الصين للجزائر لم ينحصر على مستوى المواقف الرسمية وحسب، فقد غطت الصين تكاليفا مالية كبيرة للجزائر وأمدتها بتجهيزات عسكرية مباشرة منذ بداية حرب التحرير.. كما شهدت العلاقة زيارات وفد وممثلي الحكومة المؤقتة الجزائرية للصين منذ سنة 1960، أبدى فيها الزوّار تلك القواسم المشتركة التي تجمع بين الجزائر والصين من صراع ضدّ الامبريالية الغربية وطموح شرعي مشترك لتحقيق السلام.. كما أبدى الوفد رغبته في إفادة جبهة التحرير الجزائرية من التجربة الثورية الصينية ليعترف الصينيون حينها بكل تواضع أنّهم أفادوا هم كذلك من التجربة الثورية الجزائرية الرائدة منذ عهد الأمير عبد القادر، وقد حظيت زيارة ممثلي الجزائر آنذاك بتغطية إعلامية صينية خاصة.

لقد كانت التجربة الصينية في التحرّر ومواجهة الامبريالية نموذجا تحتذي به الجزائر وكل دول الجنوب على جميع المستويات السياسية والاقتصادية.. وكثيرا ما اعترفت الجزائر بذلك حقًا وأبدى الصينيون في المقابل امتنانا طيّبا تقديرا لهذا الاعتراف.. وهذا التقدير المتبادل شكّل خلفية ومرجعية متينة لترقية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين.

2. العلاقات الجزائرية .الصينية بعد استقلال الجزائر (1962)

لقد عرفت علاقات الصداقة والتعاون بين الجزائر والصين تناميا مطردا منذ الاستقلال مباشرة، حيث ساعدت الصين الجزائر الفتية في إنشاء بنيتها التحتية عبر مساعدات مادية وبشرية عديدة، كما صارت الجزائر بالنسبة للصين قوة أمامية لدعم حركات التحرّر في العالم في مواجهة الإمبريالية الغربية.. وترصد الدراسة مجموعة من العوامل التي ساهمت في تعميق العلاقة بين الطرفين بعد سنة 1962 منها:

- أنّ كلا البلدين عانيا من بطش الاستعمار الغربي الأجنبي وعرفا ماذا تعني الحرية والتحرّر.
- كلا البلدين كانا ضحية لنظام دولي غير عادل لم يساهما في تشكيل معالمه.
- كلاهما كان ضحية لحرب باردة قسّمت العالم إلى معسكرين وانعكست سلبا على دول الجنوب.
- كلاهما مرّا بتجربة الانتقال من الاقتصاد المركزي الاشتراكي إلى اقتصاد أكثر انفتاحا وحرية منذ مطلع الثمانينيات.

على المستوى الرسمي شهدت العلاقة بين البلدين زيارات دبلوماسية لوفود صينية للجزائر تبعها تكثيف للعلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين لتصبح الصين مستوردا أساسيا للحديد الخام من الجزائر، كما ساهمت الصين في بناء العديد من مشاريع البنية التحتية في الجزائر، وحظيت الجزائر بمكانة متميزة وحظ وافر من اهتمامات القادة الصينيين وزياراتهم.. في المقابل وقفت الجزائر منذ الستينيات إلى جانب الصين بل وعملت على التعبئة الدولية لأجل قضيتها في الأمم المتحدة حتى تحظى بمكانتها المستحقة هناك، كما ساندتها الجزائر بشكل لا متناهي حتى تسترجع أراضيها

المحتلة (هونغ كونغ ، ماكاو وتايوان) ، و أدانت كل عمل يستهدف إثارة القلاقل داخل أراضيها (التبت) منذ الرئيس الراحل هواري بومدين إلى الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة اليوم.

كل هذا المسار الايجابي أثمر مع الزمن علاقات جيّدة بين البلدين على أكثر من صعيد، حتّى صارت الصين اليوم تحتل المرتبة الثانية بين الدول الموردة للجزائر، وبلغ حجم واردات الجزائر من الصين أكثر من 4 ملايين دولار سنة 2012، كما بلغ حجم الاستثمار الصيني بالجزائر حوالي المليار دولار.. ومن الممكن أن يصل التعاون الاقتصادي بينهما إلى أكثر من 20 مليار دولار في السنوات القليلة القادمة إذا ما استمر بنفس الوتيرة.. في المقابل بلغت صادرات الجزائر إلى الصين تقريبا 2 مليار دولار سنة 2012 وهي مرشحة للارتفاع بحكم تزايد طلب الصين على النفط.. كل هذه الأرقام والمعطيات لمي مؤشرات إيجابية من شأنها أن تُعبّد الطريق نحو شراكة إستراتيجية واعدة يحقق فيها كلا البلدين ذاته ومصالحه على قدم المساواة.

.v آفاق تطوير علاقة المغرب العربي والعالم العربي ككل مع آسيا :

يتكوّن المحور الأخير من عنصرين، يعالج صاحب الدراسة في الأول منهما مستقبل العلاقات المغاربية-الآسيوية (و العربية عموما) ، ليركّز العنصر الثاني على مكانة الصين في هذه العلاقة.

1. مستقبل علاقة المغرب العربي (والعالم العربي ككل) بآسيا:

مثلا أنّ هناك روابط ومقومات مشتركة ساهمت عبر الزمن في تطوير العلاقات بصيغة إيجابية بين العالم العربي وآسيا، فإنّ هناك عوامل وتأثيرات سلبية قد يؤدي سوء إدارتها إلى تدهور مستوى العلاقة (مثل العلاقات المتميزة لبعض الدول الآسيوية المؤثرة بإسرائيل كاليابان والهند، الموقف العربي والإسلامي من قضية كشمير، الموقف من ملف إيران النووي، تطوير دول آسيا لبدائل طاغوية تغنيها عن حاجتها للنفط العربي...).

لذا يقترح الكاتب هنا أن تعمل الأطراف العربية والآسيوية على إيجاد مقاربة موحّدة لإدارة رشيدة تتجاوز هذه الخلافات وتطوّر في نفس الوقت المزايا، الإمكانيات والمصالح المشتركة بينهما بطريقة إيجابية.. ويذكر منها:

✓ على الدول العربية أن تحدّد أولوياتها المشتركة بوضوح في علاقاتها مع آسيا سياسيا وأمنيا واقتصاديا واستراتيجيا وفق حسابات عقلانية للمغانم والمغارم.

✓ نحن بحاجة لقراءة واقعية قائمة على المصلحة بعيدة عن المشاعر وتأثيرات الإيديولوجيا في تقييمنا لما تريده الدول الآسيوية بالضبط في علاقاتها مع دولنا، كما يجب أن نفهم بدقة أولويات هذه الدول بين حاجتها الحيوية لإقامة علاقات جيّدة مع العرب وارتباطاتها القوية مع الغرب والولايات المتحدة على وجهٍ أخص لاسيما اقتصاديا وتجاريا، وبين بحثها من جهة ثالثة على لعب دور مؤثر في السياسة الدولية.

ويرى الدكتور ديش أنّ المصالح الإستراتيجية والاقتصادية الكبرى لكثير من الدول المؤثرة في آسيا على غرار اليابان والصين هي مع الولايات المتحدة بدرجة أولى، لذا على الدول العربية ألا تذهب بعيدا في رهاناتها على تلك الدول الصاعدة.. كما أنّ هذه الدول الآسيوية الصاعدة تبحث في كل الأحوال عن استقلاليتها في جميع المجالات ومنها المجال الطاقوي، ولن تتردّد في فك الارتباط الطاقوي مع العرب إذا طوّرت بدائل طاغوية أخرى لا يمتلكها العرب.

إلا أنّ ذلك لا يمنع الدول العربية اليوم من استغلال مكانتها الطاقوية الحالية في التأثير على الدول الآسيوية حتّى تقف في صلبها في قضاياها المختلفة وعلى رأسها صراعها مع "إسرائيل" .. كما ينبغي عليها أيضا استثمار المنافسة الدولية على مناطقها الحيوية واستغلال تباينات المصالح بين الدول الكبرى لخدمة مصالح العرب الحيوية.

✓ أخيرا، على الدول العربية والمغاربية تطوير علاقات شراكة اقتصادية ذات بُعد تنموي واستراتيجي مع آسيا تُمكنها من اكتساب التكنولوجيا منها وتطوير الصناعة أيضا، يجب على العرب أن يتبنوا إستراتيجية النفط مقابل كسب التكنولوجيا والمعرفة من آسيا كما يقول الأستاذ.

2. آفاق تطوير علاقة المغرب العربي مع الصين:

تقترح الدراسة هنا مجموعة من النقاط بإمكانها أن تكون بمثابة خارطة الطريق التي ينبغي على الطرفين إتباعها تحقيقاً لمصالحهما المشتركة، منها:

- ✓ يجب على المغرب العربي الاستفادة من تكنولوجيات الصين بالتكلفة الأقل والأيسر إمكاناً.
 - ✓ حريٌّ بهذه الدول أن تستفيد في تطوير قطاعها الزراعي من النماذج الآسيوية السبّاقة في ذلك، لاسيما وأنّ المغرب العربي يتوفر على مساحة شاسعة وأراضي خصبة ومصادر مياه كثيرة.
 - ✓ نقل تجربة المناطق التجارية الحرّة بما فيها من مزايا من الصين إلى أقطار العالم العربي.
 - ✓ تشجيع استثمار الأموال العربية في الصين وآسيا بدلا من تركها مخزّنة في البنوك الأوروبية والأمريكية بما يحمله ذلك من مخاطر وتعطيل لمصدر قوة إضافي فعّال.
 - ✓ تفعيل التقارب الثقافي بين العرب وآسيا خاصة وأنّ للطرفين روابط حضارية طيّبة ضاربة في عمق التاريخ واستثمار الثقافة لأجل تعزيز العلاقات.
 - ✓ تعزيز أواصر العلاقات عبر إنشاء منظمات ومنتديات مشتركة يتعامل فيها العرب كطرف واحد وموحد مع الصين، على غرار منتدى التعاون العربي- الصيني، وذلك تجنّبا للتأثيرات السلبية التي قد تنجم على مستوى العلاقات الثنائية.
 - ✓ تشجيع السياحة بين شعوب العالم العربي والشعب الصيني حتّى ينفّث الطرفين بشكل جيّد على بعضهما البعض وتتلاقح الحضارتين أكثر فأكثر.
 - ✓ العمل على دعم رابطة جمعيات الصداقة العربية- الصينية (2006)، باعتبار الصداقة الشعبية وعاء جامع ورابط متين للأطراف.
- يجب على صانعي القرار السياسي في الصين أن يطوروا علاقات صينية- عربية مبنية على التوازن والتبادل في الأهداف والمصالح .

خاتمة:

توضح هذه الدراسة في النهاية حاجة العرب الماسة إلى قطب دولي قوي في المنطقة له قدرة التأثير على التوجه الأحادي في تسوية قضاياهم.. على الصين أن تدّعم التضامن العربي، فذلك هو البديل الوحيد لكسب ثقة العالم العربي وصداقته الإستراتيجية وأن لا تتعامل بانتقائية مع القضايا العربية كما يفعل الغرب خدمة لمصالح أنية ضيقة.. فالصين بحاجة هي الأخرى إلى الدعم السياسي والدبلوماسي الذي توفره الـ 22 دولة عربية حتى تستكمل وحدتها الوطنية، إضافة إلى الأهمية الكبرى للسوق العربية وحاجة الصين للنفط العربي بشكل متزايد مع تزايد وتيرة نموها الاقتصادي الرهيب بقوة.